

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢

بتتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن
المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية
بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلـى القانون رقم ٢٣٣ لـسـنة ١٩٥٩ فـي شـأنـ المـاعـاشـاتـ وـالمـكـافـآـتـ وـالـتـائـمـنـ وـالـتـعـوـيـضـ لـضـبـاطـ الـقـوـاتـ الـمـسـلـمـةـ ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ٩١ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩
المشار إليه التصـنـ الآـتـيـ :

”استثناء من أحكام المادة ٣ من قانون الإصدار يعمل بأحكام الفقرة
الثانية من المادة ٤٩ وبالمادة ٧٢ اعتبارا من أول يولـيـه سـنة ١٩٥٣
وبأحكام المادة ٤ اعتبارا من أول مـارـسـ سـنة ١٩٥٧“.

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون بالجريدة الرسمية ، ويحمل به
من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٢٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢

باتجاه محـرـراتـ وـعـمـلـياتـ صـنـدـوقـ إـجـلاءـ لـالـقـوـاتـ الـمـسـلـمـةـ
منـ وـسـمـ الدـفـعـةـ

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٢ من الدستور المؤقت :

”مادة ٦٦ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون
العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين وبغرامة
لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين
العقوبتين كل من يخالف الأحكام الواردة في هذا القانون وكل متصرف
من الفحص أو التجنيد جاوزت سنتين“.

”مادة ٧٢ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٣٠، يعاقب بالحبس
مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة
جنيه كل فرد ملزم بالخدمة العسكرية تختص أو حاول التخلص من الخدمة
بطريق الفشـ .

ويجوز تجنيده فور تنفيذ العقوبة بناء على طلب منطقة التجنيد المختصة
ما لم يكن قد جاوز سنتين وتراد مدة الخدمة سنة بالنسبة إليه .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات كل فرد ملزم بالخدمة
الإلزامية إذا ارتكب بجريمة التلف المنصوص عليها في الفقرة الأولى وتربـ
على ذلك عدم لياقة كافية للخدمة“.

مادة ٢ — تضاف فقرة جديدة إلى كل من المادتين ٢٩ و ٧
نصـها الآـتـيـ :

”مادة ٧ — فقرة (رابعا) يعنى الفرد من الخدمة العسكرية والوطنية
إذا ثبت أنه يتبع بهذا الإعفاء قبل تمام مدة الخدمة الإلزامية بسبب من
الأسباب مع مراعاة سن الإخوة“.

”مادة ٢٩ — فقرة أخرى وتبـدأـ مـدةـ الخـدـمـةـ الـعـسـكـرـيـةـ وـالـوـطـنـيـةـ
بـالـنـسـيـةـ إـلـىـ هـؤـلـاءـ الـأـفـرـادـ مـنـ تـارـيـخـ موـافـقـ مدـيرـ منـطـقـةـ التجـنـيدـ الـمـخـصـصـةـ
أـوـ مـنـ يـقـومـ مـقـامـهـ عـلـىـ إـلـاـقـهـ بـهـاـ“.

مادة ٣ — يلغى البند (ز) من الفقرة الأولى من المادة ٦٤
كـاـ تـقـيـيـمـ المـادـةـ ٧٣ـ

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل
به من تاريخ نشره فيما إذا البند أولاً من المادة ٤ ي العمل به من أول مبنـيـرـ
سنة ١٩٦٠ مـاـ

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٢٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر